طريق التنمية». وأضافت الوني: «ليس هناك أمل في ان توافق مصر على ذلك، دون أن يكون جزءاً من حل سياسي شامل لمشكلة الشعب الفلسطيني. وسوف يكون من غير المعقول، ايضاً، ان نطلب منها ذلك . ولكن من خلال مسيرة السلام، والحل الشامل لمشاكل المنطقة، وبمساعدة الاموال الدولية، لن تستطيع مصر التخلي عن التزاماتها إزاء الشعب الفلسطيني، الذي يعيش جزء منه في قطاع غزة» (**المصدر نفسه**).

ويتفق زعيم المركز الليبرالي عضو الكنيست أمنون روبنشتاين مع الوني لناحية تشخيص الضائقة في القطاع، لكنه يخالفها الرأي لناحية عدم امكان قبول مصر بالوصاية، الا في اطار حل شامل: «لن يستطيع المصريون ان يرفضوا، بسهولة، اقتراحاً رسمياً وعلنياً تتقدم به اسرائيل، ويضمن تحرير مئات الآف الفلسطينيين فوراً من الحكم الاسرائيلي... [هذا] اذا عرض الأمر كمرحلة أولى على طريق التوصل إلى تسوية شاملة» (**المصدر نفسه**، ١٦/١٢/١٩٨٧).

على الطرف الآخر للخارطة السياسية، أي في معسكر اليمين، كان هناك رفض كامل للاقتراحين. فالبروفيسور عزرا سدان (انضم مؤخراً إلى حركة هتحياه)، اعتبر ان تلك الاقتراحات «المقبولة في دوائر اليسار السياسي »، والساعية إلى إقامة سور محكم الاغلاق، تمثل وهماً خفياً»، ورأى أنه «من الافضل ان نتعوّد ونتكيف على العيش معاً في بلد واحد بلا حواجز، ويجب الا نغرق في أوهام حول ترحيل بالاكراه، أو غيتو منزوع السلاح» (**المصدر نفسه**، ٣٠/١٢/١٩٨٧). واعتبر الصحافي ناتان بارون ان تلك الاقتراحات «تتناقض مع الفكر الصهيوني ، وكل ما حدث في ارض ـ اسرائيل خلال المئة عام الاخيرة، لأن الاقتراح «بألّا نكون هناك، حتى لا نتعرض لأذى»، يعني أنه «لو كان الاستيطان اليهودي القديم قد سار على هذا الطريق في الماضي، فمن المحتمل أن كل شيء كان مختلفاً فعلاً» (**المصدر نفسه**، ١٣/١٢/١٩٨٧).

ولكن، بينما كانت المعارضة اليسارية والليبرالية للسياسة الحكومية ترى ان الانتفاضة واستمرارها يحتمان الاقدام على خطوة ما للخروج من المأزق، كان الحزبان الكبيران في حكومة التكتل الوطني، وعلى الرغم مما سببته الانتفاضة من تأجيج للجدل السياسي بينهما، ومن تبادل للاتهامات بالمسؤولية عما يحصل، ومن ثم محاولة كل منها تجيير الانتفاضة، وما أفرزته، لمصلحته الانتخابية، استعداداً لمعركة الانتخابات المقبلة، موحّدين في الرأي على أن الامر الأكثر الحاحاً هو «إعادة الهدوء والنظام العام إلى نصابيهما، وأنه لا يجوز، الآن، حتى ولو تلميحاً، التحدث عن ضرورة التفتيش عن حل سياسي» (مارك غيفن، **عل همشمار**، ١٥/١/١٩٨٨).

فعلى حد تعبير الصحفي ابراهام طال، كيف يمكن لبيرس، الذي يعتقد «بأن سياسة التقاعس عن عمل أي شيء التي تنتهجها الحكومة سوف تقود إلى كارثة ديمغرافية وسياسية، وربما عسكرية، أن يقف موقف المتفرج الذي لا حول ولا قوة له، والانتظار رغم التدهور المتواصل والاخطار المتعاظمة ـ إلى حين الموعد الرسمي [للانتخابات] الذي يمكن من طرح الامور بكل وضوحها وحدتها أمام الشعب للحسم فيها ؟» (**هآرتس**، ١٧/١/١٩٨٨).

هذا السؤال الذي يتضمن التشكيك في جدية طروحات بيرس، في ضوء عدم استخلاص الاستنتاجات المترتبة عن سياسة التقاعس (الانسحاب من الحكومة والعمل على تقديم موعد الانتخابات)، ينطبق، أيضاً، على موقف شامير الذي يرفض، أيضاً، تقديم موعد الانتخابات: «الامر ذاته ينطبق على شامير. ففي معسكر اليمين، غير قلائل يعتقدون بأن اسحق شامير يخون أفكار ومعتقدات الليكود، ولا ينفذ سياسته. ويدعي هؤلاء بأن يجب معالجة الاحداث في المناطق بوسيلة أخرى (بدءاً بسياسة أليد القوية وانتهاء بسياسة الرد الصهيوني [أي الاستيطان])، لكن الأمر غير ممكن بسبب وجود حكومة التكتل الوطني. وهكذا، فالليكود أيضاً، اذا كان مخلصاً لطريقه، لا يمكن أن يكون سعيداً بالشلل الممسك بالحكومة» (**المصدر نفسه**).

تفسير هذا التناقض في موقفي بيرس وشامير من موضوع حل الحكومة وتقديم موعد الانتخابات، في ضوء استمرار تدهور الاوضاع في المناطق المحتلة، وتأجيج الخلافات بين العمل والليكود على خلفية تلك الاحداث، وكيفية مواصلة عملية السلام، يمكن أن نجده في بعض التعليقات الصحفية الاخرى التي تناولت هذا